«الأهلي المتحد» لإصدار صكوك بـ 200 مليون دولار

حصل البنك الأهلي المتحد على موافقة بنك الكويت المركزي، على إصدار صكوك الشريحة الأولى لرأس المال، على أساس صيغة المضاربة الإسلامية.
وأضاف المتحد، في بيان للبورصة، أن المركزي أشار إلى أن قيمة هذه الصكوك لا تتجاوز 200 مليون دولار (60 مليون دينار)، من خلال الطرح داخل وخارج الكويت.
وأشار البنك إلى أنه سوف يقوم باستكمال الموافقات النظامية الأخرى اللازمة طبقا للقوانين المعمول بها، تمهيدا لتحديد حجم وتوقيت الإصدار.
وأوضح المتحد أن أثر هذا على المركز المالي أنه سوف تستخدم عائدات الإصدار لتعزيز قاعدة رأس المال (الشريحة الأولى) وفقا لمتطلبات بازل3.

من هم أعضاء فريق الوزير أنس الصالح .. الواقفون خلف تنفيذ وثيقة الإصلاح؟

هؤلاء يقودون التغيير الاقتصادي في الكويت

محمود فاروق وأحمد موسى ـ شريف حمدي

قدم وزير المالية أنس الصالح وفريقه وثيقة الإصلاح للحكومة وقد اعتمدتها في 15 مارس الماضي. وعلى أرض الواقع، بدأ تنفيذ ما جاء في الوثيقة بشكل سريع في الأشهر الخمسة الماضية. وآخرها قرار رفع أسعار البنزين الذي سيدخل حيز التنفيذ على بعد أيام. ويقف فريق خلف وزير المالية حيث يستشيره الصالح في كيفية تنفيذ خطط الوزارة. وتسلط «الأنباء» الضوء على هذا الفريق الداخلي والخارجي، حيث يتكون الفريق الداخلي من قياديين حكوميين ومستشارين أكاديميين حيث يعتبر، تقنيا، هو من يقود التغيير في الاقتصاد الكويتي كون أعضاؤه يشكلون اللجنة العليا المتابعة لتنفيذ وثيقة الإصلاح. وتظهر السيرة الذاتية قياديين حكوميين تدرجوا في الوزارة منذ دخولهم سوق العمل، ووحده وزير المالية يملك خبرة عملية في القطاع الخاص (تحديدا بالبورصة كمسؤول في قطاع الوساطة المالية)، ثم انتقل الى وزارة التجارة في العام 2012 آتيا من عضوية غرفة تجارة وصناعة الكويت. ومن «التجارة» انتقل الى وزارة المالية في يناير 2014. وهو حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة بورتلاند الأميركية 1997. اما فريق المستشارين الأكاديمين فهم يعملون بجامعة الكويت كأساتذة جامعة. وهناك فريق استشاري فني من الخارج واستشاراته غير ملزمة للقياديين الحكوميين الذين يقررون وحدهم الأخذ بنصائحه من عدمها.

1ـ فريق القياديين الحكوميين

يرأس اللجنة العليا التي تم تشكيلها لمتابعة وثيقة الإصلاح وزير المالية انس الصالح وعضوية كل القياديين في وزارة المالية وهم: خليفة حمادة وكيل وزارة المالية، صالح الصرعاوي الوكيل المساعد لشؤون الميزانية، عبدالغفار العوضي الوكيل المساعد لشؤون المحاسبة، هشام جحيل مدير إدارة الاقتصاد الكلي، ورانيا السالم رئيس وحده تقييم اداء الانفاق الحكومي.

2ـ فريق المستشارين الداخليين والأجانب

يتكون الاستشاريون من فريقين:
الأول: وهم ثلاثة اكاديميون يقدمون استشارات اقتصادية للوزير مباشرة، وهي تعتمد على النظريات والتجارب السابقة، وهم د.محمد السقا أكاديمي وهو استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، ود.احمد الكواز الخبير الاقتصادي بالمعهد العربي للتخطيط، ود.عباس المجرن استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت.
الثاني: شركات أجنبية تقدم المشورة والدراسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي وطرق هيكلة الدعوم وزيادة الإيرادات، وتضم: شركة ارنست اند يونغ التي اوكل اليها تقديم المشورة في ملف هيكلة الدعوم (المحروقات ـ العلاج في الخارج ـ بدل الايجار ـ الرعاية الاجتماعية)، وكذلك شركة اوليفر وايمان الاستشارية للحصول على المشورة فيما يتعلق بالاستراتيجية المقبلة المتعلقة بإصدار السندات الحكومية للحصول على أموال لسد عجز في الميزانية بعد تقلص الايرادات النفطية.

اجتماعات ماراثونية

ومنذ ابريل من العام الحالي وحتى يونيو الماضي عقدت اللجنة العليا المتابعة لتنفيذ وثيقة الإصلاح نحو 10 اجتماعات، حيث يتمحور عمل تلك اللجنة في متابعة تنفيذ الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي التي شملتها وثيقة الإصلاح.
وتقوم اللجنة بتقديم تقرير شهري إلى مجلس الوزراء يتضمن ما تم تنفيذه وما يستجد وكذلك أبرز المعوقات التي تواجه تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.
ودخلت وثيقة الإصلاح حيز التنفيذ الفعلي مع الإعلان إعادة تسعير رسوم الخدمات الحكومية بالإضافة إلى زيادة تعريفة الكهرباء والماء على الوافدين في أبريل بنحو بلغ أكثر من الضعف، وأخيرا رفع أسعار البنزين مطلع سبتمبر المقبل بنحو يبلغ 60٪.
وتضم الوثيقة خططا أخرى من المرجح أن تظهر فيما تبقى من هذه السنة والسنة المقبلة، وتشمل فرض ضريبة دخل على صافي أرباح جميع الشركات العاملة في الكويت بنحو 10٪ وكذلك إقرار ضريبة القيمة المضافة التي ستكون بحدود 5٪، بالإضافة إلى إجراء إصلاح يشمل توحيد مقياس هيكل الأجور في القطاع العام وتوفير إطار للحد من نمو فاتورة الأجور.
وهناك خطط لبيع حصص في شركات نفطية بنحو 20 إلى 30٪ بالإضافة إلى اتخاذ قرار بترشيد مصروفات جميع الوزرات والجهات الحكومية والعمل على دمج بعض الهيئات الحكومية، والى جانبa الإصلاحات المالية تأتي الاستدانة، حيث تسعى الكويت إلى إصدار سندات وصكوك المحلية والعالمية بقيمة 5 مليارات دينار في السنة المالية 2017/2016.

الصالح محرك رئيسي.. من الوساطة إلى إدارة المالية العامة

تعويل على 6 لاعبين حكوميين و3 مستشارين أكاديميين لتنويع الاقتصاد

تصنيفات النظرة الإيجابية لم تتجاوز 5٪.. الأدنى منذ 2009

«فيتش»: تصنيف البنوك العالمية ظلّ سلبياً طيلة 4 فترات ربع سنوية

محمود عيسى

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن الاتجاهات لتصنيف البنوك العالمية ظلت سلبية خلال النصف الأول من 2016، مسجلة هذا الاتجاه للمرة الرابعة على التوالي، أي طيلة 4 فترات دورية ربع سنوية.
وأضافت الوكالة في بيان نشرته امس أن التوزيع العالمي لتصنيف النظرة المستقبلية تدهور في النصف الأول من 2016، حيث بلغت نسبتها 22٪ وهو ما يتجاوز كثيرا تصنيفات النظرة الإيجابية التي لم تتجاوز 5٪، وهو مستوى متدن لم يسجل منذ عام 2009.
وأشارت الوكالة الى أن البنوك في الاقتصادات الناشئة كانت عرضة لغالبية اتجاهات التصنيف السلبية ولإجراءات تصنيفية في كل من البرازيل والسعودية ونيجيريا.
ففي الأسواق الناشئة مازالت تصنيفات 29٪ من البنوك مستوحاة من إمكانية حصول الدعم السيادي، سواء بطريقة مباشرة أو من خلال المؤسسات المدعومة من الدولة.

30٪ من بنوك الأسواق الناشئة ذات نظرة مستقبلية سلبية

أسباب التخفيض

من جانب آخر، كان تخفيض التصنيفات السيادية حافزا لخفض مماثل في تصنيفات بنوك الأسواق الناشئة، لأنها أظهرت ضعفا في قدرتها على توفير الدعم، وبالتالي فإن نحو 30٪ من بنوك الأسواق الناشئة ذات نظرة مستقبلية سلبية.
أما في الأسواق المتقدمة، فكانت ثمة بعض الأنباء السارة، حيث لوحظت 16 حالة رفع تصنيف لبنوك في هذه الأسواق في النصف الأول من 2016، وهو أعلى عدد من البنوك ترفع الوكالة تصنيفه منذ ما قبل الأزمة المالية العالمية.
فقد تم رفع تصنيف 6 مصارف سويدية وهولندية، فيما مهد تحسين المناخ التشغيلي الطريق لرفع تصنيفات بنوك في سلوفينيا، كما شهدت بنوك قبرص تحسنا في تصنيفاتها، ولكن تلك التصنيفات تبقى متدنية من درجة B.

ردم الفجوة

ومازالت النظرة المستقبلية السلبية البالغة نسبتها 13٪ تتجاوز الإيجابية البالغة 10٪ في الأسواق المتقدمة، ولكن الفجوة آخذة في الانحسار، حيث سجلت البنوك هناك تقدما كبيرا في تخفيض الأصول المتعثرة وتقوية أوضاع الرسملة باستثناء تلك البنوك التي نجحت في إعادة هيكلة عملياتها لخلق فرص تحسين تصنيفاتها، على أن البنوك التي لاتزال تحت وطأة مشاكل كبيرة متعلقة بجودة الأصول قد تخضع لخفض التصنيفات في غضون العام المقبل أو العامين المقبلين.
وهذا هو الحال بالنسبة للبنوك الإيطالية، حيث تصنيفات النظرة المستقبلية في معظمها سلبية. أما بالنسبة لأكبر 3 بنوك في اليابان فقد كان تغيير النظرة إلى سلبية في النصف الأول من 2016 عائدا الى تغير النظرة السلبية على التصنيف السيادي لليابان.

الولايات المتحدة صاحبة أكبر احتياطي

الكويت الـ 39 عالمياً والـ 6 عربياً في احتياطي الذهب

الدول العربية الأكبر من حيث احتياطي الذهب بنهاية يونيو 2016

المرتبة عربيا	المرتبة عالميا	الدولة	احتياطي الذهب (طن)	نسبة الذهب إلى إجمالي احتياطي لكل دولة
01	16	السعودية	322.9	% 2
02	18	لبنان	286.8	% 24
03	25	الجزائر	173.6	% 5
04	31	ليبيا	116.6	% 6
05	37	العراق	89.8	% 7
06	39	الكويت	79.0	% 10

كشف تقرير «توجهات الطلب على الذهب في الربع الثاني 2016» الصادر عن المجلس العالمي للذهب تصدر الولايات المتحدة لدول العالم من حيث احتياطيات الذهب والتي بلغت نسبتها من إجمالي احتياطياتها 76٪.
وأظهر التقرير الذي رصد الاحتياطيات لأكبر 40 دولة حول العالم من حيث الاحتياطي، أن السعودية تصدرت الدول العربية في احتياطي الذهب حيث جاءت في المركز الـ 16 عالميا بنحو 333 طنا من الذهب، بينما جاءت الكويت في المرتبة السادسة عربيا و39 عالميا بامتلاكها 79 طنا من احتياطي الذهب حتى نهاية يونيو 2016.
ووفقا للتقرير ارتفع الطلب على الذهب بنسبة 15٪ إلى 1050,2 طنا في الربع الثاني 2016، مقارنة مع 910,4 اطنان في الربع الثاني 2015.
وفي المقابل، بلغ إجمالي العرض للذهب 1144,6 طنا بارتفاع 10٪ في الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة مع 1041,7 طنا في الربع الثاني من العام الماضي.
ووفقا للتقرير فإن الطلب على المجوهرات والحلي الثمينة ظل المصدر الأكبر للطلب على الذهب رغم تراجع إجمالي الطلب عليها بنسبة 14٪.
وحافظت الصين على مركزها الأول بين أكثر دول العالم من حيث حجم الطلب الاستهلاكي على الذهب والذي بلغ 183,7 طنا رغم تراجع طلبها بنسبة 14٪، فيما احتلت السعودية المركز السادس من خلال 16,7 طنا في الربع الثاني من 2016.
وجاءت الإمارات في المركز العاشر عالميا من حيث الطلب الاستهلاكي للذهب والذي بلغ 12,5 طنا.